<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">احمد عبد الحسين صادق</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">د.خلود هادي عبود الربيعي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="3">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">تنويع المحفظة الاستثمارية للمصرف واثرها في تحقيق الأرباح دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">إن هدف البحث هو بيان مدى أهمية تنويع المحافظ الاستثمارية للمصارف ودور ذلك التنويع في توفير قدرٍ من الحماية ضد الأزمات من خلال تقليل المخاطر الاستثمارية مع إمكانية تحسين عوائد الاستثمار وتحقيق الأرباح, ومحاولة معالجة ضعف الاهتمام الموجودة في المصارف العراقية (التجارية والإسلامية) فيما يخص تنويع المحافظ الاستثمارية, حيث أنطلق البحث من فرضيتان رئيستان والتي كانت أحداها(لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية وبين أرباح المصارف عينة البحث), وقد تكونت عينة البحث من المصارف العراقية التجارية وهي(بغداد/الاستثمار العراقي/الأهلي العراقي) والإسلامية والتي هي (العراقي الإسلامي/إيلاف الإسلامي) وللمدة من سنة ٢٠١٠ ولغاية النصف الأول من سنة ٢٠١٨.

استخدم الباحث التحليل المالي والمقارنات للبيانات المالية للمصارف للمدة المذكورة وكذلك استخدم التحليل الإحصائي لأثبات وجود علاقة الارتباط والأثر بين مكونات المحفظة الاستثمارية للمصارف وربحيتها, ومن ذلك كله توصل الباحث إلى الاستنتاجات التي كان من أهمها: ان المحافظ الاستثمارية للمصارف ـــ عينة البحث ـــ وعلى نوعيها التجارية والإسلامية ومن خلال التحليل المالي لبياناتها السنوية لم تأخذ بمبدأ التنويع الاستثماري وركزت ـــ وبشكل كبيرـــ على جانب الاستثمار في منح القروض بالنسبة للمصارف التجارية وعلى المرابحات والحوالات المبتاعة بالنسبة للمصارف الإسلامية ولم تعر اهتماما يذكر لباقي المجالات الاستثمارية, ومن جملة التوصيات التي وصى بها الباحث أنَ من الضروري ان تراعي المصارف تنويع محافظها الاستثمارية عند القيام بالاستثمار, والاعتماد على الطاقات الكفوة في إدارتها الاستثمارية, وكذلك تخفيف القيود الاستثمارية للمصارف</td></tr>
</table>

	من قبل البنك المركزي وجعلها اكثر مرونة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	اسيل مجيد عبد النبي			
أسم المشرف	أ.د. بيداء ستار لفتة البياتي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	متطلبات تطبيق الذكاء الاقتصادي في المصارف ودورها في تحقيق النجاح الاستراتيجي/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	هدف البحث إلى تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل متطلبات تطبيق الذكاء الاقتصادي المتمثلة بـ(المتطلبات الإدارية والتنظيمية، والمتطلبات البشرية، والمتطلبات التقنية)، والمتغير المعتمد النجاح الاستراتيجي بأبعاده المتمثلة بـ(رضا الزبون، وثقة الزبون، وجودة الخدمة، والنمو)، وقد اعتمدت الاستبانة بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات من العينة البالغة عددها (١٧٠) شخصاً وممن هم في المواقع الوظيفية (مدير مفوض، و م. مدير مفوض، ومدير دائرة، ومدير قسم، و م. مدير قسم، ومسؤول شعبة، ومسؤول وحدة)، في المصارف العراقية الخاصة والواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة بغداد وهي مصرف (الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والأهلي العراقي، والخليج التجاري، وآشور الدولي للاستثمار، والمنصور للاستثمار، والتنمية الدولي للاستثمار والتمويل)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على البيانات والتقارير المالية لتلك المصارف وللسنوات (٢٠١٢ – ٢٠١٧) في تفسير النتائج، فضلاً عن إجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.18)، ولقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كانت من أبرزها ما يأتي:- ١. توجد علاقة ايجابية وقوية بين متطلبات تطبيق الذكاء الاقتصادي والنجاح الاستراتيجي.				

	٢. يوجد تأثير معنوي لمتطلبات تطبيق الذكاء الاقتصادي على النجاح الاستراتيجي. ٣. كان مستوى استجابة العينة المبحوثة لمتطلبات تطبيق الذكاء الاقتصادي (مرتفعاً) وجاء ترتيب أبعادها تنازلياً(المتطلبات التقنية، ثم المتطلبات الإدارية والتنظيمية، ثم المتطلبات البشرية). ٤. كان مستوى استجابة العينة المبحوثة للنجاح الاستراتيجي (مرتفعاً) وجاء ترتيب أبعادها تنازلياً (ثقة الزبون، ثم جودة الخدمة، ثم رضا الزبون، ثم النمو). ٥. تبين وجود فروق معنوية في استجابة العينة المبحوثة بشأن فقرات الاستبانة بحسب المصارف المبحوثة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	الاء علي حسين			
أسم المشرف	أ.م.د.خلود هادي عبود			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الثقافة المنظمية في الوعي المصرفي بحث استطلاعي لعينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الحالي الى التحقق من علاقة تأثير الثقافة المنظمية في الوعي المصرفي لعينة من افراد بعض المصارف التجارية الخاصة في مدينة بغداد، فضلا عن معرفة مستوى تطبيق كل منهما وابعاده، وحددت مشكلة البحث في عدد من التساؤلات تمحورت حول طبيعة علاقة وتأثير كل من الثقافة المنظمية و الوعي المصرفي بشكل منفرد ومجتمعين عبر التساؤل الرئيس هل تؤثر الثقافة المنظمية وابعادها في الوعي المصرفي؟)، ولأجل ذلك وضعت الباحثة مخططها الفرضي، فضلا عن فرضيات البحث، واخضعت لاختبارات للتأكد من مدى صحتها، وقد استعملت الباحثة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، وقد وظفت المنهج الوصفي التحليلي الاستطلاعي كمنهج للبحث الاستقصاء اراء العينة (٨٥) مشاهدة من موظفي المصارف الخاصة			

	التجارية، وزعت الباحثة (١٠٠) استبانة استلمت منها (٨٥) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي، وقد جرى تحليل البيانات باستعمال الحزمتين الإحصائية SPSS .٢٤ V AMOS & 1.24 ووظفت مجموعة الأساليب الإحصائية (الوسط الحسابي و الانحراف المعياري ومعامل التحديد البسيط والمتعدد والتكرار النسبي واختبار كفاية العينة و التحليل العاملي الاستكشافي و التحليل العاملي التوكيدي والأهمية النسبية و التكرار النسبي لاستخراج النتائج وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها وجود تأثير للثقافة المنظمية بشكل مباشر في الوعي المصرفي ، فضلاً عن وجود تأثير للبيئة المادية والشعائر والملقوس في الوعي المصرفي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**ايهاب احمد فاضل**			
أسم المشرف	**م. د هيثم عبد الخالق اسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الادوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٧ - بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي**			
السنة	**٢٠١٩**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يمثل الاستقرار المصرفي نقطة الانطلاق نحو الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، اذ يتطلب وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الانتاجية للمستويات الممكنة، اذ تعكس سلامة القطاع المصرفي قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي، وبدأ البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠١٦ يعتمد على المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المصرفي في العراق ومن خلال هذا المؤشر شهد الاستقرار المصرفي في العراق تقلبات مستمرة خلال فترة البحث ٢٠١٠-٢٠١٧ ، وان القيمة التي شهدها المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال مدة البحث كانت قريبة من الصفر، إذ إن قيمة المؤشر التجميعي التي يعتمدها البنك المركزي العراقي تتراوح (بين الصفر وما لا نهاية) .**			

	وان مشكلة البحث هي (التقلبات المستمرة التي يشهدها المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث ٢٠١٠- ٢٠١٧ ، الامر الذي يدل على عدم تمتع الجهاز المصرفي العراقي بالاستقرار، وان ذلك يؤدي الى حدوث اضطرابات في النظام المالي وفقدان الثقة فيه، مما ينعكس على ضعف في فاعلية تأثير الادوات النقدية للسياسة النقدية المطبقة من البنك المركزي العراقي في القطاع المصرفي) . وقد انطلق البحث من فرضية مفادها : ان الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر في الاستقرار المصرفي في العراق، ويتشعب من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات خلاصتها انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الادوات الكمية للسياسة النقدية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي ومؤشراته الجزئية واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي والاسلوب القياسي لبيان أثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٧ . ولقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها : ان من اهم الادوات الكمية التي ترتبط بالمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي هي: نافذة نقد، الاحتياطي القانوني، النافذة حوالة على التوالي، إذ بلغت نسبة المساهمة في تأثير هذه الادوات في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٦٪), اما الايداعات القائمة وحوالات الخزينة لم تظهر لها علاقة واضحة مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال مدة البحث2017-2010. ومن ثم أوصى البحث بمجموعة من التوصيات اهمها (مراعاة الاستقرار المصرفي عند رسم السياسات النقدية لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلي، واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس المال، ومن ثم التحوط والحذر من اي مشاكل تطرأ على القطاع المصرفي). الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية وادواتها , الاستقرار المصرفي , المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رأفت نبيل اسماعيل			
أسم المشرف	م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الإئتمان النقدي في الحد من الآثار الاقتصادية لأزمة الإنفاق الحكومي في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠١٧)			

السنة	**٢٠١٩**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يُعدّ الإقتصاد العراقي إقتصاداً ريعياً بالدرجة الأساس، إذ تعتمد موازناته العامة على مصدر شبه وحيد للتمويل وهو النفط، لذا فإن إنخفاض أسعاره بعد منتصف عام ٢٠١٤ وما لحقه من إنخفاض في الإنفاق الحكومي أثّر على العديد من القطاعات الإقتصادية،الأمر الذي دعا الباحث للبحث عن حلول أخرى لتعويض نقص الإنفاق الحكومي والتقليل من آثاره، وإن الإئتمان النقدي المصرفي يمثل واحداً من أهم الحلول.** **عالج البحث مشكلة وجود أزمة إنفاق حكومي طالت شقيه الجاري والإستثماري نتجت عن إنخفاض أسعار النفط العالمية، منطلقاً من فرضية إن الإئتمان النقدي المصرفي له دور إيجابي في الحد من بعض الآثار السلبية التي نتجت عن تراجع الإنفاق الحكومي.** **إستخدم الباحث المنهج الوصفي التأريخي لإثبات وجود المشكلة من خلال تتبع مسار الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧) في ظل وجود أزمة مالية، كذلك تتبع واقع الإئتمان النقدي والودائع في الجهاز المصرفي العراقي، وتم إجراء مقارنة بين الإئتمان في المصارف الحكومية والمصارف الأهلية إلى مجموع الإئتمان، كما تم إجراء مقارنة بين الإئتمان المقدم للحكومة والقطاع الخاص في العراق وبعض الدول المختارة، وفي هذا السياق تم تحليل القطاعات الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ودرجة تأثرها بإنخفاض الإنفاق الحكومي، بالمقابل تم تحليل الإئتمان النقدي الموجه نحو نفس القطاعات وقياس مدى مساهمة الإئتمان في الحد من آثار الإنخفاض في الإنفاق**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**زينب عبد الواحد سلوم**			
أسم المشرف	**أ.م.د. علاء عبد الكريم البلداوي / م.ق.د. مائدة فخري جمعة**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**التدقيق المشترك للمصارف التجارية الخاصة ودوره في ادارة المخاطر المصرفية بحث تطبيقي في مصرف سومر والمصرف الوطني الاسلامي**			
السنة	**٢٠١٩**			

اللغة	العربية
الخلاصة	يهدف البحث الى استعراض الاليات والاجراءات المتبعة لتطبيق التدقيق المشترك في البيئة العراقية استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي وضوابط مجلس مهنة وتدقيق الحسابات في العراق، وبيان دور التدقيق المشترك في دعم فاعلية إدارة المخاطر بشكل عام وفي عينة البحث مصرفي الوطني الاسلامي وسومر التجاري للاعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ بشكل خاص. تناول الباحث مشكلات البحث المتمثلة بوجود ضعف في الملاكات الرقابية العاملة في المصارف العاملة في العراق أثر سلباً في شمولية الرقابة الداخلية لجميع العمليات والخدمات المقدمة من المصرف وفروعه جميعا، وضعف في استراتيجيات التحوط المستعملة مما أدى الى زيادة المخاطر المصرفية التي تواجهها تلك المصارف، وكذلك ضعف برامج التدقيق وخبرة الملاكات التدقيقية في مكاتب مراقبي الحسابات فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية المعدة على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية أثر سلباً في بذل العناية المهنية اللازمة وزيادة مسؤولية المدقق الخارجي نتيجة هذا القصور. ولايجاد الحلول الملائمة لمشكلات البحث فقد قدم البحث فرضيتين اساسيتين، أولهما إن تبني ادارات المصارف معايير الابلاغ المالي الدولية حسب توجيهات البنك المركزي سيلزم المصارف بتطوير ملاكاتها الادارية والرقابية للاسهام في تقويم المخاطر المصرفية التي تواجهها وكيفية مواجهتها فضلا عن الافصاح المحاسبي عنها في البيانات المالية وتقرير الادارة وهو سيساهم في فاعلية ادارة المخاطر المصرفية، وثانيهما ان منهج التدقيق المشترك يسهم في اعتماد برامج تدقيق شاملة ومحكمة تغطي انشطة المصرف كافة وبيئة الرقابة الداخلية، ومراجعة سياسات التحوط للمخاطر المصرفية المتوقعة من خلال المراجعة المتبادلة للاجراءات المتبعة في مكتب تدقيق معين بوساطة مكتب التدقيق الشريك للتحقق من بذل العناية المهنية اللازمة واخلاء المسؤولية لتقديم رأي فني محايد وسليم عن نتيجة النشاط والموقف المالي. وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إن سياسة الابلاغ عن المخاطر المصرفية للمصرف الوطني الاسلامي كانت تغطي كافة مضامين المخاطر كافة على نحو بشكل مباشر أو غير مباشر بينما لم يحقق مصرف سومر التجاري ذلك، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها إجراء عملية تدقيق شاملة للمصارف عينة البحث من مكاتب تدقيق متخصصة لتحديد جوانب القصور في الاداء وتقديم المقترحات اللازمة لتحقيق النجاح المطلوب.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

<table>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="4">ستار علي جاسم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="4">أ.د. فضيلة سلمان داود</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="4"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="4">دور استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية
بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="4">٢٠١٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="4">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="4">الباحث من خلال بحثه الحالي يهدف الى تسليط الضوء على دور استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية ، إذ تعد استراتيجية التحفيز من الاستراتيجيات المهمة التي تتبناها أغلب المصارف لما لها من تأثير على سلوكيات وتصرفات العاملين ، وذلك لما يتلقاه العاملين من دعم مادي ومعنوي من اداراتهم ، فضلا عن المديح والثناء للعاملين المتميزين وهذا ما يزيد من حماسهم واندفاعهم للعمل لتحقيق أداء متميز ، وهذا لا يتم الا عن طريق تشجيع العاملين وتحفيزهم لذلك تضطر المصارف الى تبني استراتيجيات تحفيز ناجحة لغرض تحقيق أداء ريادي في السوق المصرفي ومن ثم خوض مضمار سباق التنافس الدولي والعالمي .
وعبر الاطلاع الميداني على واقع حال المصارف العراقية يطرح البحث الحالي معضلات كثيرة تعانيها المصارف عينة البحث وهي (مصرف الخليج التجاري ، المصرف الوطني الإسلامي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، سومر التجاري) ،وذلك لما تعانيه هذه المصارف من صعوبات وتحديات في تقديم الخدمة ، منها في البنى التحتية ، وفي اعداد استراتيجيات تحفيزية خاصة بإنجاز الاعمال وكذلك مشاكل في كيفية تحقيق رضا الزبون (الداخلي والخارجي) . حيث اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الباحث مقياس (ليكرت الخماسي) في أداة الاستبانة التي عُدّت كأداة رئيسة للبحث فضلا عن المقابلات الشخصية والتقارير السنوية للمصارف . اذ تم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع العينة اذ بلغ عدد الاستبانات الموزعة لعينة القيادات العليا في المصارف عينة البحث (٤٠) استبانة ، اما عدد استبانات الموزعة على الموظفين في المصارف عينة البحث (٧٦) استبانة ، وقد تم أخذ آراء عينة من زبائن المصارف عن مدى جودة الخدمة المصرفية المقدمة من المصارف عينة البحث ، وتمَّ استخراج النتائج وفق برنامج (Spssv.v.23) وقد توصل البحث إلى أهم النتائج وهي : وجود علاقة ارتباط بين استراتيجية التحفيز وجودة الخدمة المصرفية . وكذلك تسهم استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية ، وأظهرت المصارف بأنها تعمل باستراتيجية التحفيز ولكنها متباينة من مصرف لآخر وكان مصرف الشرق الأوسط في الصدارة في أغلب ابعاد استراتيجية التحفيز .</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">سلوان جليل جنيعر</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">م. د. هيثم عبد الخالق اسماعيل</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="3">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">قرارات هيكل التمويل وإنعكاسها على الأداء المـالي
(بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">شَكل قرار التمويل الملاءم أحد الجوانب المهمة لتحقيق الميزة التنافسية في بيئة اعمال المصارف التجارية والذي يعزز من قدرتها في خلق اداء مالي كفوء ومتميز، والذي يعد من أهم ركائز الاقتصاد الناجح لأي بلد. وقد اختيرت هذه النقطة هدفاً للبحث، ومنطلقاً معرفياً للخوض في مضامين قرارات هيكل التمويل والأداء المالي للمصارف التجارية، والتي حاول البحث التعرض لها ، اذ انطلق البحث الى افتراض اساسي قائم على تشخيص التأثير المالي لمكونات هيكل التمويل، ودورها في تحقيق أهداف المصرف التجاري الاساسية المتمثلة في الربحية والسيولة والامان لبلوغ اداء مالي كفوء، وباستخدام المنهج التحليل الوصفي فضلاً عن التحليل الكمي، والتحليل الاحصائي، والأطر النظرية للتطبيقات ذات الصلة، وباختيار مجموعة من المؤشرات واخضاعها لأسلوب التحليل المالي المقارن، والتي تمثلت بمؤشرات قياس المتغير المستقل وهي نسب هيكل التمويل للكشف عن مكوناته من نسبة حق الملكية، نسبة اجمالي الديون، نسبة اجمالي الودائع، كما تمثل مؤشرات قياس المتغير التابع لمحور الاداء المالي للكشف عن مدى تحقق اهداف المصارف الاساسية من نسب للربحية وهي نسب العائد على حق الملكية، ونسب العائد على الودائع، ونسب للسيولة وهي نسب الرصيد النقدي، ونسب السيولة القانونية والتي تشير ايضاً الى مستوى الامان والمخاطرة، وبأعتماد (٦) مصارف تجارية كعينة قصدية للبحث، وسلسلة زمنية امتدت لعشر سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٨) وباستخدام البرنامج الاحصائي (spss,v21) لأثبات الفرضيات احصائياً، إذ توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها وجود اختلال في قرارات هيكل التمويل سببت ضعف في ادارة الاموال واستخداماتها لدى</td></tr>
</table>

	المصارف التجارية عينة البحث، كما ان وجود النسب الكبيرة للنقد الفائض التي تحتفظ بها المصارف كأرصدة نقدية في حساباتها سببت انخفاض كبير في معدل صافي الارباح، وقد خلص البحث الى مجموعة من التوصيات كان أهمها، ضرورة العمل على معالجة اختلال هيكل التمويل وفقاً لمبدأ التوازن المالي عبر ايجاد سياسات تسهم في توظيف تلك الزيادات النقدية في استثمارات مربحة، والأفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة، بدل من اكتنازها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**سمارة طه حساني**			
أسم المشرف	**م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**إستخدام السندات لسد عجز الموازنة للسنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٧)** **بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي**			
السنة	**٢٠١٩**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من المشاكل الرئيسية التي تواجه اقتصادات الدول. ينتج عن هذا العجز العديد من التأثيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي الشاملة. عجز الميزانية خطأ مفترض يصعب التنبؤ به وليس من السهل تحديده. وبالتالي ، من الضروري دراسة مفهوم العجز. وقد تم اختيار هذا المفهوم حسب أهميته حيث أن الحكومة هي الأداة الإرشادية في صياغة السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص لتلافي ما يمكن أن يحدث نتيجة لظهور هذا العجز. تعتبر مسألة سد عجز الموازنة من الواجبات الأساسية لوزارة المالية / دائرة الموازنة العامة ، لذلك يمثل البحث رافداً لإيجاد أفضل السبل لحل مشكلة العجز وعدم الوقوع في نتائجها السلبية نتيجة تكييف التجارب المماثلة لدول أخرى. ينطلق البحث من فرضية أن البنك المركزي العراقي كوكيل مالي للحكومة يلعب دوراً في تحقيق أهداف الحكومة باستخدام السندات كأحد وسائل التمويل المتاحة للدولة لسد الفجوة. بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة ، والحقوق الاقتصادية مع الحكومة من جهة أخرى. تم استخدام كل من المنهج الوصفي التاريخي والتحليل الكمي لإثبات وجود مشكلة البحث باستخدام البيانات**			

	التي تم الحصول عليها من وزارة المالية والبنك المركزي حول حجم العجز وسداد السندات وحجم الدين الداخلي. تم الوصول إلى عدد من النتائج. وكان من أهمها أن وجود عجز مخطط في الموازنة العامة للدولة بلغ ذروته بعد أحداث ٢٠١٤ التي أدت إلى مقترحات لسد هذا العجز ، بما في ذلك السندات الحكومية ومن استخدام السندات خلال الفترة. من البحث لتمويل جزء من العجز المالي في الموازنة الاتحادية حيث بلغت قيمة السداد (١٦)٪ من اجمالي قيمة العجز. لذلك أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات التي تناولت المشكلة. وكان أهمها ضرورة اللجوء إلى الدين الداخلي لأنه يمثل أحد الحلول لسد العجز المؤقت في الموازنة بسبب تدني مخاطره أو عدم تعرضه للمخاطر.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	فاتن فخري مهدي			
أسم المشرف	ا.م.د خلود هادي الربيعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير جودة الخدمة المصرفية في جذب الودائع ث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تناول البحث أثر الانتشار المصرفي في استقطاب الودائع المصرفية لكونها تعد الرافد الاساس لاموال المصرف فضلا عن المصادرالاخرى للاموال, وتعد من المصادرذات الكلفة الاعلى مقارنة بمصادرالاموال الاخرى, وتمثلت مشكلة البحث بتساؤلات عدة منها كيف يمكن أن تؤثر جودة الخدمة المصرفية في جذب الودائع, وماهي الابعادالمستخدمة لقياس جودة الخدمة في جذب الودائع, وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أسلوبا في معالجة الموضوع, ولغرض تحقيق أهداف البحث والتي هي بيان تأثير الخدمة المصرفية في جذب الودائع قامت الباحثة بإعداد استمارة استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية قوامها(١٥٠) استمارة تم استرجاع (١٤٠) استبانة, وفي المحصلة النهائية توصل البحث الى عدد من النتائج أهمها:			

	إن جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية تُعد أداة فاعلة لإستقطاب الزبائن, وتوجيه سلوكهم نحو التعامل معها بأعلى مراتب الموثوقية، كما تُعد عاملاً أساسا لجذب الودائع, وتعزيز المكانة المالية لتلك المؤسسات، كما قدم البحث جملة من التوصيات أبرزها ضرورة مضاعفة الجهود التي تقوم بها المؤسسات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات للزبائن بسرعة ويسر، وبما يكفل المحافظة على المكانة السوقية لتلك المؤسسات في ظل أوضاع المنافسة, مع نشر الوعي المصرفي بين الجماهير بشأن حماية الأموال من أي أخطار محتملة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	قيصر رحيم جبر			
أسم المشرف	أ.م.د. تهاني مهدي عباس			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية بحث استطلاعي في عينة من المصارف الإسلامية في العراق			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	ساهمت الصكوك الإسلامية منذ انطلاقتها بتوفير مصادر تمويل مهمة مطابقة للشريعة الإسلامية، ساعدت في بناء و تطوير العديد من قطاعات البنى التحتية في الدول التي كانت تعاني من عجز في مصادر تمويلها. ان ظهور الأدوات التنظيمية للصكوك الإسلامية والتي عرفت كل نوع وخصائصه وطريقة اصداره وتداوله ساعد على انتشارها ورسخت فكرتها ليس فقط في الدول الإسلامية بل امتد ذلك الى دول غير إسلامية وجدت فيها مصدراً مهماً للتمويل قادر على جذب مختلف انواع واتجاهات المستثمرين، لما وجدوا فيها من مميزات لم توجد في الادوات المالية التقليدية, وان هذا البحث يظهر الدور الذي لعبته الصكوك الإسلامية في مجال التمويل للبنى التحتية وما تركته من اثار في الدول التي استخدمته، ومحاولة تطبيق هذه التجربة في العراق ومعرفة ما تحتاجه من مستلزمات و وسائل. في سبيل اتمام الغرض من هذه الدراسة فقد استعان الباحث بالدراسات السابقة وكذلك بالمصادر الاخرى على اختلاف انواعها والمتعلقة بموضوع البحث			

	هذا في الجانب النظري، اما ما يخص الجانب العملي فقد اعد الباحث استبانة تكونت من مجموعة من الاسئلة لكي تتناسب مع الغرض من الموضوع، وقد شملت العينة كل من المصرف العراقي الاسلامي، مصرف اسيا العراق الاسلامي، المصرف الوطني الاسلامي، المصرف الدولي الاسلامي حيث بلغت عينة البحث (٨١) موظفا وشملت كل من المدراء المفوضين ومعاوني المدراء المفوضين ومستشارين وخبراء في المصرف ورؤساء اقسام ومسؤولي شعب و وحدات، ومن اجل تحليل الاستبانة للوصول الى النتائج المطلوبة احصائيا تم استخدام اسلوب التحليل العاملي. من خلال ما تم طرحه في البحث هذا فقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها: تبين بان الصكوك الإسلامية لديها قدرة مرنة لتلبية متطلبات تمويل مختلف انواع المشاريع للبنى التحتية، يساعدها في ذلك تعدد صيغ التمويل الاسلامي المرتبطة بالصكوك. وكذلك فان الباحث توصل الى مجموعة من التوصيات ابرزها: قيام البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الجهات التعليمية و مراكز التدريب الخاصة سواء المحلية او الاجنبية بدورات تعريفية وتثقيفية حول الصكوك الإسلامية، سواء بالنسبة للعاملين لديه او في المصارف الإسلامية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	محمد ثامر جابر			
أسم المشرف	أ.م.د مها كامل جواد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير التخطيط الاستراتيجي في الحصة السوقية للمصارف (بحث تطبيقي في مصرف الرشيد)			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد الحصة السوقية من المواضيع المهمة التي تسعى المنظمات للحفاظ عليها وزيادتها, والتي لم تحظ بالاهتمام الكبير في البحوث العلمية, إذ قلما نجد تناول			

	الباحثين لها (خاصة على الصعيد المحلي) على الرغم من أهميتها في تعرف المنظمة على موقعها في السوق وبين منافسيها ، من اجل تحسين أداءها وتحقيق أهدافها وديمومة بقائها في السوق, وقد تطرق البحث إلى موضوع العصر ألا وهو التخطيط الاستراتيجي الذي تسعى الكثير من البحوث والمنظمات للتطرق له وتطبيقه لما له من أهمية كبيرة في التغلب على نقاط الضعف ومواجهة التحديات البيئية, إذ هناك الكثير من التحديات التي تواجه المصارف اليوم لاسيما مصرف الرشيد (مجتمع البحث) ألا وهو انتشار المصارف الأهلية التي تقدم شتى أنواع الخدمات المصرفية لزبائنها, وتبعا لدور الإدارات العليا في حل الكثير من المعضلات التي تواجه المنظمة لاسيما التخطيط الاستراتيجي للوقوف وتجنب هذه التحديات . **يهدف البحث في بيان تأثير التخطيط الاستراتيجي (الرؤية, الرسالة, الأهداف, التحليل البيئي, الخيار الاستراتيجي) في الحصة السوقية (السعر, ولاء الزبون, انتقائية الزبون, اختراق الزبون) من خلال آراء عينة البحث المتمثلة بالإدارات العليا في مصرف الرشيد / الإدارة العامة كونها من يمتلك زمام الأمور في التخطيط الاستراتيجي, وقد صممت الاستبانة كأداة للبحث بعد الاطلاع على العديد من المصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي, وتضمنت الاستبانة متغيري البحث بأبعادها وتضم (٤٥) فقرة وزعت على عينة البحث والبالغ عددهم (٥٠) شخصا, وتم استرداد (٤٤) استمارة والاعتماد على (٤١) استمارة استبيان صالحة وجرى تحليلها عبر البرنامج الإحصائي (spss) للتوصل الى تحليل لنتائج إجابات أفراد العينة, وقد تم التوصل لأهم النتائج التي تبين وجود تأثير ذو دلالة معنوية قوية بين متغيري البحث بأبعادهما .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**محمد طارق لفتة**			
أسم المشرف	**أ. د بيداء ستار لفته البياتي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**(نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي - بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)**			
السنة	**٢٠١٩**			

اللغة	العربية
الخلاصة	على الرغم من التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أن اغلب سكان العراق يعيشون ويعملون حاليًا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب مصرفي، أو بطاقة مصرفية (خصم أو إئتمان)، ويعتمدون على الطرائق غير الرسمية لإدارة اوضاعهم المالية ومن هذه الطرائق الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة أو المرابين أو الاكتناز، وغالباً ماتكون هذه الطرائق ذات كلفة اكبر ومحفوفة بالمخاطر، ويعد الحساب المصرفي البوابة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الالكترونية منه، الأمر الذي دعا الباحث للبحث عن حلول لزيادة وصول واستخدام فئات السكان للخدمات المالية من القنوات الرسمية وزيادة مستوى الشمول المالي عالج البحث مشكلة صعوبة وتدني مستويات الوصول واستخدام الخدمات المالية من خلال نظام المدفوعات العراقي، وهدف البحث إلى بيان مدى إدراك واستجابة عينة البحث عن أهمية نظام المدفوعات العراقي في تحقيق الشمول المالي، ورفع مستواه، فضلاً عن عرض وتحليل واقع مؤشرات نظام المدفوعات العراقي، والشمول المالي وتحديد طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بينهما. وتحقيقاً لتلك الأهداف، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في إنجازه وإختبار الفرضيات، فضلاً عن إستعمال الاستبانة كأداة ثانوية اضافية لجمع البيانات، والمعلومات من عينة البحث القصدية، والبالغة (٥٧) مبحوثاً من المسؤلين في المواقع الوظيفية في البنك المركزي العراقي المتمثلة بـ (مدير عام، معاون مدير عام، مدير قسم، م.مدير قسم، مسؤول شعبة والعاملين في لجان الشمول المالي)، كما تم الإستعانة بالبيانات الثانوية من مصادرها المختلفة للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨)، وتم تحليل البيانات باستعمال البرنامج ألاحصائي (SPSS V.24) وأدوات التحليل المناسبة لإختبار الفرضيات. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتي أثبتت وجود علاقة إرتباط وتأثير بين إجمالي عدد التحويلات لنظام المدفوعات العراقي من جهة، وبين اجمالي مؤشرات الشمول المالي، فضلاً عن التوسع الملحوظ في زيادة إنتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، إلا أنها لم تصل الى المستوى الذي يرفع معدلات الشمول المالي، اذ لايزال هناك ضعف في نقاط الوصول، وأوصى البحث بقيام جميع مؤسسات الدولة والشخصيات الاعتبارية والمعنوية بسداد مدفوعاتها وتحصيل إيرادات الدولة كافة بوسائل الدفع الالكترونية.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	محمود سامي
أسم المشرف	أ.م.د.تهاني مهدي عباس أ.م.د.صادق راشد الشمري
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ √ ماجستير | دكتوراه
عنوان البحث	متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR في المصارف الاسلامية
السنة	٢٠١٩
اللغة	العربية
الخلاصة	يسعى البنك المركزي العراقي إلى تنظيم علاقته مع المصارف سواء أكانت تجارية أم اسلامية عن طريق قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ لذلك فأن البنك المركزي يسعى دائماً الى متابعة تنفيذ مقررات بازل الدولية ، والزام المصارف كافة على ضرورة الالتزام بهذه المعايير ومنها ايفاء المصارف بمتطلبات نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio, ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio. وأكدت مقررات بازلIII لسنة ٢٠١٠ على ضرورة الوفاء بمتطلبات نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR من قبل المصارف التجارية لتصل نهاية عام ٢٠١٩ ١٠٠٪ لكلا النسبتين ، وسعياً من البنك المركزي العراقي لمواكبة التغييرات والتطورات العالمية ، وجه بتطبيق نسبة الـLCR و نسبة الـNSFR في المصارف التجارية والاسلامية ، من دون مراعاة الخصوصية للمصارف الاسلامية من حيث تطبيق هذه النسب . جاء هذا البحث ليوضح الاختلاف بين المصارف الاسلامية والتجارية من حيث تطبيق نسبة الـ(LCR و NSFR) ، تكمن مشكلة البحث في سؤالين هما:١) هل تتوفر متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR و نسبة صافي التمويل المستقرNSFR في المصارف الإسلامية. ٢) وهل يتمايز تطبيق نسبة LCR و NSFRفي المصارف الاسلامية عنها في المصارف التجارية؟ وهدَف البحث الى تحديد متطلبات نسبة الـ(NSFR,LCR) وقياسها للمصارف عينة البحث ، والمقارنة بين المصارف الإسلامية والتجارية ، وتمثلت الحدود المكانية للبحث بعينة من المصارف العراقية الخاصة في محافظة بغداد ،لأربعة مصارف منها أثنين اسلامية ، أما الحدود المكانية فقد تم اختيارها للأعوام(٢٠١٠ -٢٠١٦). إذ تم استخدام التحليل الاحصائي للوصول الى نتائج علمية دقيقة ، بخصوص الارتباط والتأثير بين كل من السيولة والعائد ، وتم استخدام الارتباط الخطي البسيط لبيرسون ، واختبار t لاختبار صحة الارتباط ، والانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتوضيح التأثير بين السيولة والعائد، وتم أستخدام اختبار كاي (chi) لاختبار النسب ، كون العينة ضمت اكثر من مصرفين ، واوضحت النتائج الاحصائية الى هيمنة المصارف التجارية قياساً بالمصارف الاسلامية ، وخلُص البحث الى أن بنود

	الميزانية العمومية المستخدمة في بسط ومقام نسبة تغطية السيولةLCR ونسبة صافي التمويل المستقرNSFR عينها للمصارف الاسلامية والتجارية ، واوصى البحث بضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإضافة بنود داخل الميزانية والتعديل على معدلات التدفق لصالح المصارف الاسلامية ، مراعاةً لخصوصية عملها الاسلامي.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**				
أسم الباحث	**مروة عبد الحسين عبد ابراهيم**				
أسم المشرف	**أ.م.د حمـــزة فائـــق وهـــيب الزبيـــدي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**تأثير مخاطر التسوية الاجمالية الانية في الاداء المصرفي (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)**				
السنة	**٢٠١٩**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**ظهر مفهوم مخاطر التسوية الاجمالية الانية مع زيادة التطور الكبير في نظم الدفع والتسوية الالكترونية , وهي مخاطر فشل اتمام التسويات بين المصارف المشاركة بسبب نقص السيولة لديها, الذي بدوره يؤثر على اداءها والاطراف المتعاملة معها وبالتالي يؤدي الى ظهور ازمات مالية تؤثر على النظام المصرفي ككل, لذا يهدف هذا البحث التعرف على تلك المخاطر ومدى تأثيرها على الاداء المصرفي وكيفية تحسينه من خلال الحد او التخفيض من تلك المخاطر.** **وقد تم تحديد مجتمع البحث من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي , والتي من خلالها تم حصر جميع المصارف الخاصة العاملة في العراق , والمشاركة في نظام التسوية الاجمالية (RTGS) التي يعمل عليها البنك المركزي , وتم اختيار عينة كلا من مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل , ومصرف الاستثمار العراقي , والمصرف المتحد للاستثمار والتنمية , فضلاً عن دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي .**				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	نرمين حميد علي زنكنة				
أسم المشرف	أ. م. د. خلود هادي الربيعي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	استخدام اختبارات الضغط في تقييم المخاطر المصرفية بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري				
السنة	٢٠١٩				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يُعد القطاع المصرفي من اكثر القطاعات عرضة للتغيرات المفاجئة والسريعة في ظل البيئة الاقتصادية غير المستقرة ، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر سواء أكانت هذه المخاطر (مخاطر الائتمان، أم مخاطر التركز الائتماني، أم مخاطر السيولة، أم مخاطر السوق، أم مخاطر التشغيل ، أم مخاطر السمعة), ولكون آختبارات الضغط تعد إحدى الأدوات الرقابية المهمة التي تخص النظام المصرفي لذا يجب الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المصرفية، لكون تقييم الوضع المالي للمصرف على وفق سيناريوهات قاسية ومعقولة يساعد في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المخاطر والحد من آثارها. وآنطلاقا مما سبق تتجسد مشكلة البحث تتعرض المصارف نتيجة قيامها بأنشطتها وأعمالها وتقديمها للخدمات المختلفه الى مجموعة من المخاطر قد تسبب بانهيارها او تراجع نشاطها مما قد يؤثر على استقرارها المالي وسلامة اداءها. واعتمد البحث على استخدام اختبارات الضغط بشكل فعال من قبل إدارة المخاطر في المصارف يؤدي الى الكشف المبكر عن المخاطر المصرفية التي قد تتعرض اليها المصارف وكشف واقعها الحالي والتنبؤ بالاداء المستقبلي قبل التعثر وجرى آختبارها على وفق المعادلات الخاصة بتطبيق اختبارات الضغط المصرفي وآستنادا الى ماورد فقد جاءت أهمية موضوع البحث من طريق تقديم الاطار النظري لاختبارات الضغط وفقا لبازل أما الجانب العملي فتضمن تحليل مؤشرات مخاطر(الائتمان ، والتركز الائتماني، والسيولة ، والسوق، والتشغيل), وتوصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها تبين عند تطبيق السيناريوهات المختلفة لاختبارات الضغط على البيانات المالية لمصرف سومر التجاري لسنة ٢٠١٨ وجد هناك تأثيرات متباينة فيما يخص نسبة كفاية رأس المال للسيناريوهات المتعلقة				

	بمخاطر الائتمان ووفقا للسيناريو الأكثر شدة تبين بأن الانخفاض كان بنسبة محدودة بلغت ٠,٠٦ عما كانت عليه نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة؛ وكانت النتائج لسيناريوهات اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل الاكثر تأثيراً على نسبة كفاية رأس المال قد تأثرت بشكل كبير وذلك بنسبة انخفاض قدرها ٠,٦٤ عما كانت عليه قبل الصدمة ، كما توصل البحث لجملة من التوصيات، على المصرف أن يركز اهتمامه في الديون المتعثرة من خلال تحصيل هذه الديون او جعل مخصص لها بالكامل من أجل تخفيض تأثيرها على كفاية رأس المال وخصوصا فيما يتعلق بتأثير السيناريو الاكثر شدة ؛ على المصرف إيلاء الاهمية القصوى الى مكونات مخاطر التشغيل وذلك لتأثيرها الكبير على النتائج والبيانات عند تطبيق السيناريوهات والمتمثلة بنسبة كفاية رأس المال بنسبة انخفاض قدرها ٠,٦٤.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	نهلة تركي عبد السادة			
أسم المشرف	أ.د.صادق راشد الشمري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	((إمكانية مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة)) ((بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية))			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تُعد القروض المصرفية الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أولويات اهتمام الحكومات ، لما لها من دور مهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على حدٍ سواء من خلال زيادة الدخل القومي ومحاولة تقليل معدلات البطالة والفقر, لذاوللحد من ظاهرة البطالة من الضروري معرفة الدور الحقيقي والفعلي الذي تؤديهُ هذه القروض في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في دعم قدرات الافراد العاطلين أوالباحثين عن العمل في الحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم وإستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الإعتماد على الوظيفة العامة التي توافرها الدولة . تناول البحث دراسة ظاهرة البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة			

	من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلاتها,اذ شملت الحدود الزمانية للدراسة المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، أما الحدود المكانية فشملت عينه عشوائيةً من مصارف حكومية واهلية , ولتحقيق هدف البحث في ضوء الفرضيات المرسومة تم تقسيم البحث الى مباحث لتسليط الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق والقروض الممنوحة لها ضمن عدة برامج , فضلا عن دراسة أهم ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وأنواعها وخصائصها ومعرفة اهميتها والتحديات التي تواجهها والإطلاع على واقع القروض الممنوحة لها.وصولا الى النتائج وتحليلها بالإساليب والمعالجات الإحصائية واختبار فرضيات البحث. حيث ينت نتائج الدراسة ، أن هناك تفاوتات نسبية مابين معدلات البطالة المستوى المكاني المتمثلة بمحافظات العراق على مستوى التحصيل الدراسي وغيرها . اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض يسهم في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يسهم التمويل في قيام ونجاح وإستمرار هذه المشاريع لتقليل معدلات البطالة.لذا اوصى بتبني سبل النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمضامينها المتمثلة بسياسات وبرامج قطاعية وكلية من خلال السعي الى تكامل انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الانشطة التجارية والصناعية والزراعية ويعد هذا التكامل من اهم اسباب نجاح هذه المشاريع .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	وسام اياد جابر			
أسم المشرف	أ.م.د.هيثم هبد الخالق			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) بحث تطبيقي في مهام البنك المركزي العراقي			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يكتسب مفهوم عرض النقود أهميته من كونه دالة مهمة في السياسة النقدية لتحقيق			

	الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التنسيق مع متغيرات نقدية أخرى مثل سعر الصرف وسعر الفائدة للمساهمة في الحد من التقلبات في القطاع النقدي، إذ يشهد العالم اليوم أزمات اقتصادية نقدية ومالية تؤثر على الأسواق الناشئة وتحد من قدرتها على النمو. يعالج البحث مشكلة تذبذب عرض النقد وانعكاسه على الاستقرار النقدي في العراق، إذ شهدت السياسة النقدية نقلة نوعية من كونها تابعة للحكومة ولا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة لممارسة مهامها كما ينبغي قبل عام ٢٠٠٣، مما نجم عنه حدوث تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي، وحدوث ارتفاعات تضخمية في المستوى العام للأسعار، لتتحول إلى سياسة مستقلة تمارسها السلطة النقدية في البلد وهي البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. **وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ضعف ارتباط الأدوات الكمية بعرض النقد في العراق نظرا لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي في معظمة على عوائد مبيعات النفط مما يجعل منه اقتصادا ربعيا** **يخضع لعوامل خارجية تؤثر فيه لا يمكن السيطرة عليها.**